

الشكل (2): علاقة التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي.

كمصطلح الحفظ

5. الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product: GDP):

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد مُعيَّن خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة تكون عادةً سنة واحدة.

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي أحد أهمَّ المؤشَّرات الاقتصادية لقياس أداء الاقتصاد؛ إذ يُقدِّم تصوُّراً شاملاً عن حجم النشاط الاقتصادي ومستوى الإنتاجية في البلد؛ ما يجعله أداة أساسية لتحليل النمو الاقتصادي واتخاذ القرارات الاقتصادية.

مالي والانفاق الجاري الانفاق بين التمييز

6. الإنفاق الحكومي (Government Spending):

الإنفاق الحكومي هو مجموع النفقات التي تتحمَّلها الحكومة لتمويل الخدمات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

يُعدُّ الإنفاق الحكومي من الأدوات الرئيسة للسياسة المالية؛ إذ تستخدمه الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار، ودفع عجلة التنمية. يُصنَّف الإنفاق الحكومي إلى نوعين رئيسيين، هما: الإنفاق الجاري الذي يشمل النفقات التشغيلية، مثل: الرواتب، والأجور، ومصروفات الصيانة، وغير ذلك. والإنفاق الرأسمالي الذي يشمل الإنفاق على الاستثمارات الطويلة الأجل في مشروعات البنية التحتية، مثل: مشروعات بناء المدارس والمستشفيات وتجهيز الطرق، وغير ذلك من المشروعات التنموية. أنظر الشكل (3).

– ما الفرق بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الإنفاق الحكومي؟



الإنفاق الحكومي



الإنفاق الجاري



الإنفاق الرأسمالي

الشكل (3): أنواع الإنفاق الحكومي.

الربط مع التكنولوجيا

استخدام التكنولوجيا في تحليل النشرات الاقتصادية

أتابع - بالتعاون مع أفراد عائلتي - النشرات الاقتصادية اليومية في التلفاز مدة أسبوع كامل، وأستخدم (Google Docs) أو (Notion) لتدوين المفاهيم الاقتصادية وتنظيمها بشكل منهجي. بعد ذلك أصنّف هذه المفاهيم وأحلّلها باستخدام برنامج (Excel) أو (Google Sheets)، وأوظف أدوات التحليل الإحصائي في تحديد أبرز القضايا الاقتصادية المتداولة واتجاهاتها. كذلك أعتمد على منصّات الذكاء الاصطناعي (مثل: ChatGPT، وGoogle Bard) للحصول على تفسيرات مُعمّقة، وربط المفاهيم الاقتصادية بتطبيقاتها العملية على أرض الواقع. ثمّ أعدّ تقريرًا شاملًا يتضمّن ما يأتي:

- إعداد عرض تقديمي باستخدام برمجية (Canva) أو (PowerPoint)، وتعزيزه بالرسوم البيانية والجداول التوضيحية لتقديم التحليل بصورة بصرية جاذبة.
- إعداد مقاطع فيديو تعليمية قصيرة باستخدام برمجية (CapCut) أو (Adobe Premiere Rush)، وتضمينها ملخصات للمفاهيم مدعّمة بالموثّرات البصرية التي تُسهّل عملية استيعابها.
- ختامًا، أشارك أفراد عائلتي وزملائي / زميلاتي في النتائج التي أتوصّل إليها عبر تقنية (Google Meet) أو (Zoom)، وأناقشهم في العروض التحليلية؛ ما يُعزّز الحوار الاقتصادي الرقمي بصورة تفاعلية.

معلومة تعلّمُها، وأُشارك فيها عائلتي

يستفاد من دراسة علم الاقتصاد في تحسين توزيع الموارد وإنتاج السلع والخدمات؛ ذلك أنّها تُقدّم ركائز أساسية لفهم كيف يُمكن تخصيص هذه الموارد على نحوٍ يُحقّق أفضل فائدة للجميع.

نصيحة

دراسة علم الاقتصاد تفتح لنا آفاقًا لفهم التحدّيات الاقتصادية، وتقديم حلول فعّالة؛ ما يمنحنا فرصة للإسهام في بناء مستقبل أفضل لوطننا.



السؤال الأول: أوضّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة.

السؤال الثاني: أعلّل: علم الاقتصاد يساعد الأفراد على اتخاذ القرارات الاقتصادية المستنيرة.

السؤال الثالث: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

- 1- يشير النمو الاقتصادي إلى التحسّن في قيمة _____ المُنتَجة في الاقتصاد.
- 2- تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين جودة الحياة و_____ العامة لأفراد المجتمع.
- 3- تشمل التنمية الاقتصادية تحوُّلات _____ و_____ تؤدي إلى تحسين الخدمات الأساسية.

السؤال الرابع: أيُّ أهداف علم الاقتصاد أكثر تأثيراً في تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات البشرية؟ أبرّر إجابتي.

السؤال الخامس: يُصنّف الإنفاق الحكومي إلى نوعين رئيسيين. أوضّح كلاً من هذين النوعين.

السؤال السادس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلّ ممّا يأتي:

1. المفهوم الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات ورغباتهم هو:

- (أ) التنمية الاقتصادية.
- (ب) الناتج المحلي الإجمالي.
- (ج) النمو الاقتصادي.
- (د) علم الاقتصاد.

2. الهدف الأساسي من دراسة علم الاقتصاد هو:

- (أ) فهم التاريخ الاقتصادي للدول المختلفة.
- (ب) تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات.
- (ج) التحكم في أسعار السلع والخدمات عالمياً.
- (د) مراقبة أداء البنوك والمؤسسات المالية.



3. يُسهِّم علم الاقتصاد في دراسة سُبل تقليل مُعدَّلات البطالة عن طريق:

- أ) تقليل عدد السكَّان العاملين.
- ب) تعزيز الاستهلاك المحلي.
- ج) تشجيع الاستثمار ودعم المشروعات الصغيرة.
- د) فرض ضرائب على الشركات الكبرى.

4. تشير مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تُحكِّم سَير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة إلى مفهوم:

- أ) النظام الاقتصادي.
- ب) النمو الاقتصادي.
- ج) الناتج المحلي الإجمالي.
- د) الرفاهية.

أستكشف



- لماذا يذهب الأشخاص إلى أعمالهم المختلفة؟
- ما الهدف المشترك للأشخاص الذين يعملون في مهن مختلفة؟
- ما المساهمة التي يُقدّمونها للمجتمع بذلك؟

نتائج التعلّم:

- 1- توضيح أهمية علم الاقتصاد.
- 2- توضيح تأثير علم الاقتصاد في الأفراد والمجتمع.
- 3- تقديم أمثلة على تأثير علم الاقتصاد في قرارات الأفراد والمجتمع.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسية:

تكلفة الفرصة البديلة، الادخار، الاستثمار، السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسات التجارية، العولمة، المسؤولية المجتمعية للشركات، السياسة الحماية.

● أهمية علم الاقتصاد:

يُعَدُّ علم الاقتصاد ركيزة أساسية في حياتنا اليومية؛ فهو يُؤثّر في كل قرار نتخذه، بدءًا بالخيارات البسيطة مثل شراء الطعام، وانتهاءً بالقرارات المُعقّدة مثل استثمار المال. وفي هذا السياق، يسعى الأفراد إلى كسب دخل يفي باحتياجاتهم، ويُحقّق طموحاتهم، والإسهام - في الوقت نفسه - في إنتاج السلع والخدمات التي يستفيد منها المجتمع. فالنشاط الاقتصادي هو القوة الدافعة التي تُحرّك عجلة التنمية والإنتاج، وتُعزّز فرص العمل، وتساعد على استقرار الأفراد والمجتمعات، وتسهم في ازدهار المجتمع على اختلاف أطيافه ومكوّناته.

- ما أهمية علم الاقتصاد؟



تؤثر دراسة علم الاقتصاد تأثيرًا مباشرًا في حياة الأفراد؛ فهي تساعدهم على:

1. اتخاذ قرارات مالية مستنيرة:

يساعد علم الاقتصاد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مُتكررة اعتيادية مثل شراء الاحتياجات اليومية، وقرارات مالية طويلة الأجل مثل شراء منزل والاستثمار في مشروع ما. ونظرًا إلى محدودية الموارد المتاحة؛ فإنَّ من الضروري توزيعها بفعالية لتلبية الاحتياجات المختلفة.

ولهذا يَعمد الأفراد إلى تحديد أولوياتهم المالية، مثل سداد الفواتير وشراء الضروريات، آخذين العديد من العوامل المؤثرة بالاعتبار، مثل: مستويات الأسعار، والدخل المتاح، والتفضيلات الشخصية.

وفي هذا السياق، يؤدّي علم الاقتصاد دورًا رئيسًا في توجيه الأفراد نحو اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيًا، بما يُناسب إمكانياتهم وأوضاعهم الاقتصادية. أنظر الشكل (1).

كيف يُمكن لعلم الاقتصاد أن يُؤثّر تأثيرًا مباشرًا في حياتنا اليومية؟



الشكل (1): تأثير دراسة علم الاقتصاد في الأفراد.

2. تقييم الخيارات المالية المتاحة:

يساعد علم الاقتصاد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، وذلك بتعريفهم كيفية تخصيص الموارد المحدودة للوفاء باحتياجاتهم وتلبية رغباتهم. كذلك يعمل علم الاقتصاد على تمكين الأفراد من تقييم الخيارات المالية المتاحة بناءً على مفهوم **تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost)**؛ سواء تعلّق ذلك بالإنفاق (الاستهلاك)، أو الادخار، أو الاستثمار.

يشير مفهوم تكلفة الفرصة البديلة إلى المنافع التي يتم التخلّي عنها عند اختيار أحد البدائل عوضاً عن بديل آخر؛ ما يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية أكثر فعالية وكفاءة؛ إذ تُعدّ تكلفة الفرصة البديلة مقياساً للقيمة المُحتَمَلة التي تُترك جانباً نتيجةً لتفضيل خيار ما على آخر.

على سبيل المثال، إذا قرّر أحد الأشخاص إنفاق مبلغ من المال على شراء جهاز إلكتروني بدلاً من إنفاقه على السفر أو استثماره في التعليم، فإنّ تكلفة الفرصة البديلة تتمثّل في المنافع التي كان يُمكن تحقيقها من الخيار الآخر. وبالمثل، إذا قرّر شخص ما إنفاق المال على سلعة مُعيّنة، فإنّه بذلك يتخلّى عن فرصة إنفاقه على شيء آخر، أو ادخاره لتحقيق أهداف مالية مستقبلاً.

يُستخدم مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في علم الاقتصاد لمساعدة الأفراد والمستثمرين على تقييم الخيارات المتاحة، واتخاذ قرارات مستنيرة تُحقّق أعلى منفعة بأقل كُلفة.

هل يُمكن أن تكون تكلفة الفرصة البديلة دائماً قابلة للقياس المالي؟ أبرّر إجابتي.

دراسة حالة



خلال السنوات التي شهدت انتشار جائحة كورونا، عملت الطالبة الجامعية ميس على صنع أنواع عديدة من الصابون، وكانت تباع مُنتجاتها لتأمين مصروفاتها الشخصية وتحقيق دخل مالي يكفي احتياجاتها. وفي ظلّ تفشّي الجائحة، ازداد الطلب على المُعقّمات بصورة كبيرة، فقرّرت ميس مُواكبة هذا التوجّه في السوق، وبدأت تُصنّع مُعقّمات الأيدي بدلاً من الصابون. وقد ترتّب على ذلك تكاليف إضافية، إلى جانب تخصيص مزيد من الوقت والجُهد في عملية التصنيع، وحاجتها إلى مساعدة الأهل في عملية التسويق.

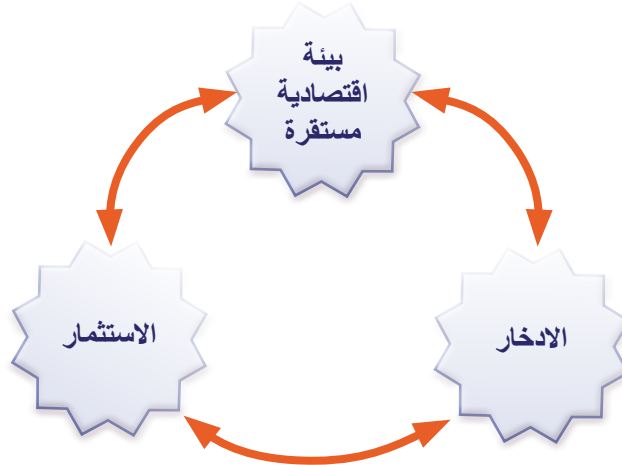
- ما رأيك في القرار الذي اتخذته ميس؟

- ما تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة إلى ميس؟



في ما يتعلّق بالادخار والاستثمار، تُؤثّر حالة الاقتصاد تأثيرًا كبيرًا في قرارات الأفراد المُتعلّقة بالادخار والاستثمار. فإذا كانت البيئة الاقتصادية مستقرة، شعر الأفراد بمزيد من الأمان؛ ما يُحفّزهم إلى الادخار والاستثمار على المدى الطويل. أمّا إذا كانت البيئة الاقتصادية غير مستقرة، فقد يُفضّل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم نقدًا أو استثمارها في مشروعات أقل مخاطرة.

إنّ فهم الأفراد للمبادئ الاقتصادية يساعدهم على إدراك أنّ الادخار (Saving) والاستثمار (Investment) يُمثّلان ركيزتين أساسيتين لتحسين مستوى حياتهم وتجويدها مستقبلاً. أنظر الشكل (2).



الشكل (2): تحفيز البيئة الاقتصادية المستقرة الأفراد إلى الادخار والاستثمار.

الادخار (Saving):

يُعرّف الادخار بأنّه عملية حفظ جزء من الدخل بدلاً من إنفاقه؛ لاستخدامه مستقبلاً، أو تحقيق أهداف مالية مُعيّنة. يتيح الادخار للأفراد توفير مبلغ من المال يساعدهم على مواجهة الأزمات والتكيّف مع الحالات الطارئة، مثل: فقدان الوظيفة، أو ظهور نفقات غير مُتوقّعة. وبذلك، يُسهّم الادخار في تحقيق الاستقرار المالي؛ ما يُمكن الأفراد من التعامل مع الأزمات والظروف الاستثنائية بشكل أفضل.

الاستثمار (Investment):

الاستثمار هو وسيلة لتنمية الثروة، وتحقيق عوائد مالية أكبر على المدى الطويل، وذلك بتوظيف الأموال أو الموارد المتاحة في مجالات مُتنوّعة، مثل: الأسهم، والعقارات، والمشاريع التجارية. بعبارة أخرى، فإنّ الاستثمار هو استخدام الموارد المالية أو غير المالية على نحو يُفضي إلى تحقيق عوائد مستقبلية، آخذًا المخاطر المُحتَملة وتنوّع الفرص الاستثمارية بالاعتبار. وهذا يعني أنّ الهدف الرئيس للاستثمار هو زيادة رأس المال، أو تحقيق دخل مستمر بمرور الوقت.

3. تعزيز الوعي بتأثير السياسات الاقتصادية:

تؤدّي السياسات الاقتصادية دورًا أساسيًا في حياة الأفراد؛ إذ يُمكنها تحفيز النمو الاقتصادي، وخفض مُعدّلات البطالة، ومحاربة ظاهرة الفقر.

- ما الفرق بين الادخار والاستثمار؟
- كيف يُمكن للادخار والاستثمار أن يُكمّل أحدهما الآخر؟



النشاط 1 المناظرة.

- يطرح المُعلِّم / المُعلِّمة المسألة الآتية للنقاش والمناظرة:
أيُّهما أفضل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الادخار أم الاستثمار؟
- يُقسِّم المُعلِّم / المُعلِّمة طلبة الصف إلى مجموعتين اثنتين، ثمَّ يطلب إلى أفراد هاتين المجموعتين عقد مناظرة نقاشية عن المسألة المطروحة بعد توزيع المهام على النحو الآتي:
* المجموعة الأولى (مجموعة الادخار): استعراض فوائد الادخار، مثل: تحقيق الأمان المالي، والاستعداد لحالات الطوارئ، وتقليل المخاطر.
* المجموعة الثانية (مجموعة الاستثمار): مناقشة مزايا الاستثمار، مثل: زيادة الثروة على المدى الطويل، وتحقيق دخل إضافي، والمُساهمة في النمو الاقتصادي.
- يطلب المُعلِّم / المُعلِّمة إلى أفراد المجموعتين جمع المعلومات اللازمة، والالتزام بالوقت المُحدَّد، وتقديم أمثلة واقعية لدعم وجهات النظر، إضافةً إلى احترام الآراء المختلفة لتعزيز الحوار البناء.

أبرز أنواع السياسات الاقتصادية:

أ- السياسة المالية:

تُعَدُّ السياسة المالية (Fiscal Policy) إحدى الأدوات الرئيسة لإدارة الاقتصاد الكلي، التي تُنفَّذها وزارة المالية. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية عن طريق إدارة الضرائب، وتطبيق التخفيضات الضريبية، وإدارة الدين العام، والتحكُّم في المصروفات مثل الإنفاق الحكومي. يُمكن للسياسة المالية التأثير مباشرة في النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تستطيع الحكومة الاستثمار في القطاعات الحيوية كالعليم والصَّحَّة، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية لتحفيز النشاط الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة.

● **مثال:** تخفيض الحكومة الأردنية الضرائب على بعض القطاعات، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بهدف جذب الاستثمارات؛ ما أسهم في نمو قطاع التكنولوجيا، وأفضى إلى إيجاد فرص عمل جديدة للشباب الأردني في مجال البرمجة وتكنولوجيا المعلومات.

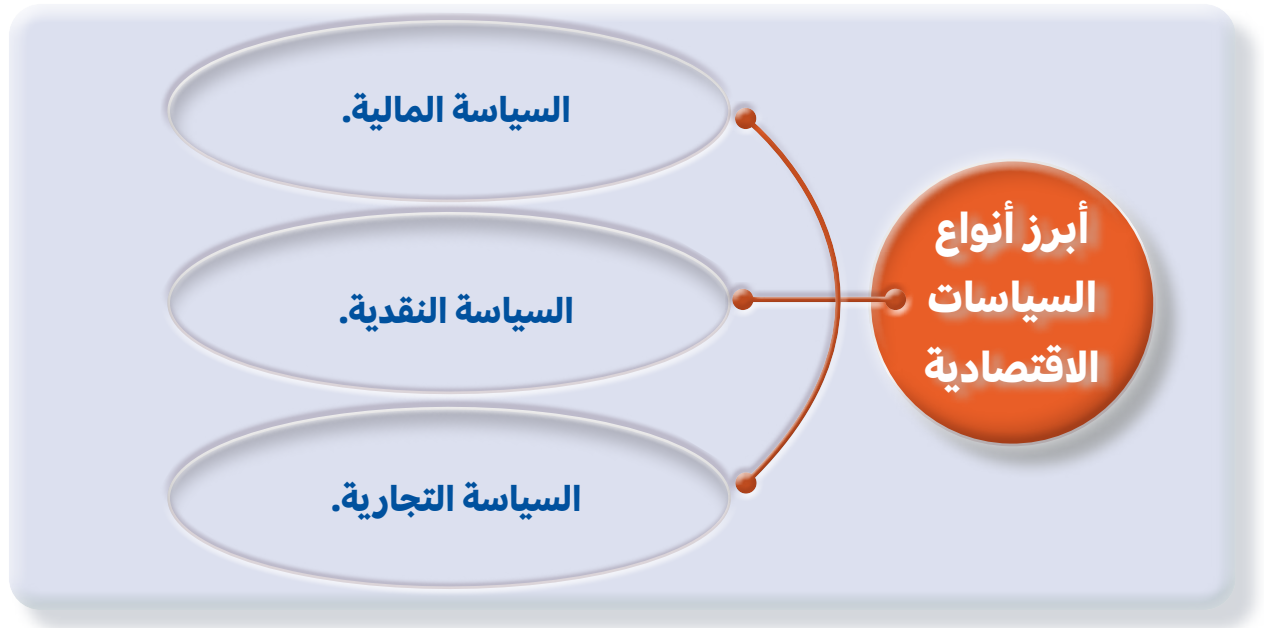
ب- السياسة النقدية:

تُعَدُّ السياسة النقدية (Monetary Policy) أداة أساسية لإدارة الاقتصاد الكلي، ويُشرف البنك المركزي على تنفيذ هذه السياسة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود، وذلك عن طريق تعديل سعر الفائدة. فعلى سبيل المثال، يؤدي خفض سعر الفائدة إلى تشجيع الأفراد والشركات على الاقتراض والاستثمار؛ ما يُعزِّز النمو الاقتصادي، ويزيد من فرص العمل.

● **مثال:** تخفيض أسعار الفائدة أثناء جائحة كورونا؛ لدعم الشركات الصغيرة والشركات المُتوسَّطة، وتشجيعها على الاستمرار في النشاط الاقتصادي.

ج- السياسة التجارية:

السياسة التجارية (Trade Policy) هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضعها الدولة لتنظيم تجارتها مع الدول الأخرى، بما في ذلك جميع جوانب عملية الاستيراد والتصدير. تؤدي السياسة التجارية دورًا محوريًا في توجيه حركة السلع والخدمات عبر الحدود؛ ما يؤثر تأثيرًا مباشرًا في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدول. تشمل هذه السياسة فرض التعريفات الجمركية، وتقديم الدعم للصناعات المحلية، وإبرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى. وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. كذلك تُسهم السياسة التجارية في جذب الاستثمارات، وإيجاد فرص العمل، وضمان توافر السلع بأسعار مناسبة. أنظر الشكل (3).



الشكل (3): أبرز أنواع السياسات الاقتصادية.

؟ ما العلاقة بين السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) وإيجاد فرص العمل؟

تأثير السياسات الاقتصادية في المجتمع:

تُعَدُّ السياسات الاقتصادية واحدة من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. أنظر الشكل (4).

1. إيجاد فرص العمل:

تؤدي السياسات الاقتصادية دورًا محوريًا في إيجاد فرص العمل، وتعزيز مستوى التوظيف في المجتمع. ومن ثم، فإن تبني سياسات تنموية فعالة يُمكن الحكومات والشركات من تحفيز النمو الاقتصادي، واستحداث فرص عمل جديدة.

2. تحسين جودة الحياة:

تؤثر السياسات الاقتصادية تأثيراً مباشراً في جودة حياة الأفراد. وما إن تعتمد الحكومة سياسة مالية توسعية (مثل: خفض الضرائب، أو زيادة الإنفاق العام)، حتى يزداد الدخل المتاح للأفراد؛ ما يُعزّز الاستهلاك، ويُحفّز النشاط الاقتصادي. وبالمقابل، قد تؤدي السياسات المالية الانكماشية (مثل: رفع الضرائب، أو تقليل الإنفاق الحكومي) إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي؛ ما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي وجودة حياة الأفراد. على سبيل المثال، قد يؤدي خفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل: التعليم، والصّحة) إلى تراجع مستوى الرفاهية في المجتمع. ولهذا، فإنّ تحقيق التوازن بين هذه السياسات يتطلب دراسة دقيقة لاحتياجات الأفراد والمجتمع.

● **مثال:** زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، مثل: الطرق، والمستشفيات؛ ما يسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين.

3. محاربة الفقر والبطالة:

يسهم تحسّن أداء الاقتصاد إسهاماً كبيراً في خفض معدلات الفقر والبطالة. فعندما تتبنّى الحكومات سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع فرص الاستثمار (مثل: دعم الاستثمارات، وتحسين بيئة الأعمال)، فإنّ ذلك يسهم في توسيع أنشطة الشركات، واستحداث فرص عمل جديدة؛ ما يُقلّل من معدلات البطالة، ويُحسّن مستوى معيشة الأفراد. على سبيل المثال، يُمكن لبرامج التدريب المهني ودعم المشروعات الصغيرة أن تساعد على تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود؛ ما يسهم في تقليص جيوب الفقر، ويدعم الاستقرار الاجتماعي، ومن ثمّ يُعزّز النمو الاقتصادي، ويجعل المجتمعات أكثر ازدهاراً.

● **مثال:** إسهام برامج الحماية الاجتماعية (مثل شبكة الأمان الاجتماعي) في خفض نسب الفقر، ودعم الأسر المحتاجة.

كيف يُمكن للسياسات المالية التوسّعية أن تؤثر إيجاباً في جودة حياة الأفراد؟



أفكر

- هل يُمكن للسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة أن تتعارض مع تلك التي تهدف إلى محاربة الفقر والبطالة؟
- كيف يُمكن التوفيق بين هذه الأهداف؟

1 إيجاد فرص العمل.

2 تحسين جودة الحياة.

3 محاربة الفقر والبطالة.

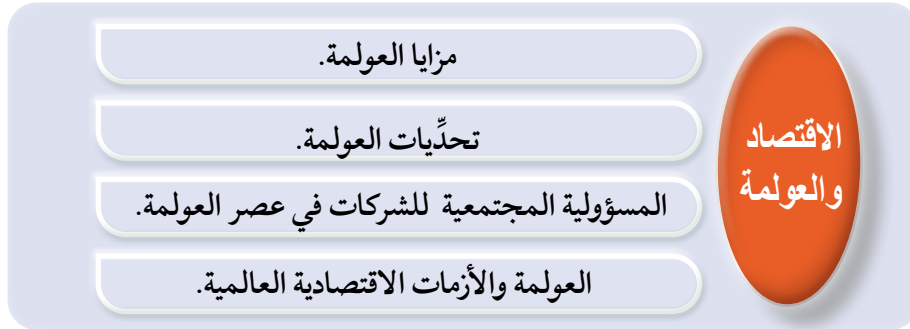
تأثير السياسات الاقتصادية في المجتمع

الشكل (4): تأثير السياسات الاقتصادية في المجتمع.

● العولمة

في ظلّ التطوّرات المُتسارعة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت **العولمة** (Globalization) واحدة من أبرز الظواهر التي تُشكّل ملامح النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي والرّبع الأوّل من القرن الحادي والعشرين الميلادي.

تُعرّف العولمة بأنّها ظاهرة تعمل على زيادة الترابط والتعاون بين الدول في مجال المال، والتجارة، والتكنولوجيا، والاتصالات، والثقافة؛ فقد أصبح العالم أكثر تشابكاً، ولم تُعدّ الدول تعمل بمعزل عن بعضها، بل أصبحت الاقتصادات المحلية جزءاً لا يتجزأ من شبكة اقتصادية عالمية مُترابطة. أنظر الشكل (5).



الشكل (5): أبرز جوانب الاقتصاد والعولمة.

الربط مع التكنولوجيا

تُعقد اليوم دراسة عن الأزمة المالية العالمية عام 2008 م في الاقتصاد الأردني، اعتماداً على بعض الأدوات الرقمية المتقدمة، مثل (Google Scholar)، وقواعد البيانات الدولية، مثل تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank)، وذلك بهدف الوصول السريع إلى مصادر موثوقة. كذلك تُستخدم في هذه الدراسة بعض أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل (ChatGPT)، لتحليل النصوص واستخراج الأفكار الرئيسة. ولتحليل البيانات، تُستخدم في الدراسة برامج مُتخصصة، مثل (Excel) و (Tableau)، لإنشاء رسوم بيانية تُوضّح تأثير هذه الأزمة في مؤشرات اقتصادية مُهمّة، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدّلات البطالة. كذلك تعتمد الدراسة على منصات تعاونية، مثل (Google Docs) و (Microsoft Teams)، لتعزيز العمل الجماعي، وتسهيل تبادل المعلومات. ولعرض النتائج، سيتمّ إعداد عروض تقديمية باستخدام برمجية (PowerPoint) أو (Canva)، وسيتمّ نشر النتائج عبر منصات التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية التي تعتمد على (Word Press).

كمصطلح الحفظ

مزايا العولمة:

- أ- تعزيز النمو الاقتصادي: تُسهّم العولمة في فتح الأسواق العالمية أمام الدول؛ ما يُعزّز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة أنشطة التجارة الدولية، وتبادل السلع والخدمات، وتوسيع نطاق التعاون بين الدول.
- ب- التعاون الدولي: يُسهّم الترابط بين الدول في تحقيق الاستقرار العالمي وزيادة التبادل الثقافي والتكنولوجي؛ ما يؤدي إلى نشر المعرفة والابتكار.
- ج- توسيع الأسواق وزيادة الفرص الاقتصادية: تفتح العولمة الأسواق أمام المُنتجات والخدمات من جميع أنحاء العالم؛ ما يُوفّر فرصاً جديدة.

- أ- زيادة التباينات الاقتصادية: قد تؤدي العولمة إلى تفاقم الفجوات الاقتصادية بين الدول الكبرى والدول النامية؛ ذلك أن الدول الكبرى تستفيد من مزايا العولمة أكثر من الدول النامية؛ ما يزيد من التباينات الاقتصادية بين هذه الدول.
- ب- التأثيرات البيئية: يؤدي تزايد الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات التلوث البيئي؛ ما يتطلب تبني استراتيجيات فعالة للحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة المنشودة.

تحديات العولمة:

- 1- زيادة التباينات الاقتصادية.
- 2- التأثيرات البيئية.



مزايا العولمة:

- 1- تعزيز النمو الاقتصادي.
- 2- التعاون الدولي.
- 3- توسيع الأسواق وزيادة الفرص الاقتصادية.

المسؤولية المجتمعية للشركات في عصر العولمة

المسؤولية المجتمعية للشركات (Corporate Social Responsibility CSR): هي التزام الشركات والمؤسسات باعتماد ممارسات تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع والبيئة عن طريق أنشطتها التجارية. ويتضمن ذلك تبني سياسات ومبادرات تُركّز على تقليل الأضرار البيئية والاجتماعية، وتعزيز العدالة الاقتصادية، والإسهام في التنمية المستدامة.

ففي ظلّ العولمة، أصبح من الضروري أن تتبنى الشركات دعم المسؤولية المجتمعية بصورة جادة، وذلك بالترام ممارسات تُفضي إلى تحسين كفاءة استهلاك الموارد وتقليل حجم النفايات. ومن ثمّ، فإنّ اضطلاع الشركات بهذه المبادرات سيعمل على تعزيز الاستدامة الاقتصادية، ويساعد على حماية البيئة.

صحيح أنّ هذه الممارسات والمبادرات تزيد الوعي بالمسؤولية البيئية، لكنّها تُعزّز أيضًا سمعة الشركات، وتزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. والشيء نفسه ينطبق على المسؤولية المجتمعية للشركات؛ إذ غدت هذه المسؤولية ركيزة أساسية في تعزيز الاستدامة وتحسين سمعة الشركات في ظلّ العولمة.

● **مثال:** استثمار الشركات الكبرى جزءًا من أرباحها في مشروعات مجتمعية، مثل بناء مراكز تدريب للشباب، أو دعم المبادرات البيئية؛ ما يُسهم في تحسين أوضاع المجتمع، ويزيد من وعي الأفراد بضرورة المحافظة على البيئة ومواردها.



العولمة والأزمات الاقتصادية العالمية

أثّرت العولمة تأثيرًا مباشرًا في الاقتصاد العالمي، وجعلته أكثر ترابطًا من أيّ وقت مضى؛ ما فتح أبوابًا جديدة للنمو والتعاون الدولي. وبالرغم من ذلك، فإنّ هذا التأثير والترابط يُفاقم الأزمات الاقتصادية، ويزيد من تبعاتها؛ ما يتطلب فهمًا أعمق لآليات الاقتصاد العالمي.

؟ - ما الممارسات الأساسية التي يُمكن للشركات أن تتبناها لتحقيق المسؤولية الاجتماعية؟

السياسة الحمائية

بدأ الاقتصاد العالمي يشهد في السنوات العشر الأخيرة عودة **السياسة الحمائية (Protectionist Policy)**؛ إذ عَمَدَت العديد من الدول إلى اتخاذ تدابير وقائية لحماية صناعاتها المحلية من أثر المنافسة العالمية. وقد جاءت هذه العودة نتيجةً لعوامل عدّة، أبرزها: الأزمات الاقتصادية المتتالية، وتنامي المشاعر القومية، والتغيّرات في نظام التجارة العالمي. ولهذا سارعت حكومات بعض الدول إلى فرض تعرفات جمركية على الواردات، وإلغاء الاتفاقيات التجارية أو إعادة التفاوض عليها، بهدف دعم اقتصاداتها المحلية، وزيادة فرص العمل. وقد أثارت هذه السياسات جدلاً واسعاً بخصوص تأثيرها المُحتمل في النمو الاقتصادي العالمي، وزيادة تكاليف السلع، وتراجع العلاقات التجارية بين الدول.

معلومة تعلّمُها، وأُشارك فيها عائلتي

يُعَدُّ علم الاقتصاد من الركائز الأساسية التي تُحدّد مستوى رفاهية الأفراد والمجتمع. فهو ليس علماً نظرياً يعتمد على الأرقام والمعادلات فحسب، بل يُشكّل قوّة مؤثّرة تُحدّد مختلف مناحي حياتنا اليومية، بدءاً بالقرارات المالية الشخصية التي يتخذها الأفراد، وانتهاءً بالسياسات الاقتصادية التي ترسم مسار التنمية على المستويين الوطني والدولي.

لا شكّ في أنّ دراسة علم الاقتصاد وفهمه يُعزّزان قدرتنا على تحسين جودة الحياة؛ سواء أكان ذلك عن طريق زيادة مستويات الدخل، أم إيجاد فرص العمل، أم الحفاظ على بيئة مستدامة للأجيال القادمة. كذلك يُعمّق هذا الفهم إدراكنا لكيفية إدارة الموارد بحكمة؛ ما يُحقّق التوازن بين الاحتياجات الفردية والاحتياجات الجماعية.



نصيحة

يجب ادخار جزء من الدخل بشكل مُنتظم، حتّى لو كان المبلغ المُدخّر قليلاً؛ فالادخار يساعد الفرد على مواجهة الحالات الطارئة ماليّاً، ويُعزّز استقراره المالي مستقبلاً.



السؤال الأول: أوضّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
الادخار، الاستثمار، العولمة، سياسة الحماية.

السؤال الثاني: أذكر ثلاثة جوانب تُؤثر فيها السياسات الاقتصادية في المجتمع.

السؤال الثالث: أعلّل ما يأتي:

- 1- يُمكن للسياسات الاقتصادية الفعّالة أن تُسهّم في توفير فرص العمل وخفض مُعدّلات البطالة.
- 2- تعمل الشركات المحلية على رعاية المباريات أو المسابقات في المملكة.
- 3- قد تُؤدّي السياسات المالية الانكماشية إلى تراجع الخدمات العامة.

السؤال الرابع: أوضّح بمثالٍ دور الاقتصاد في تحسين طريقة اتخاذ القرارات على كلّ من المستوى الشخصي، والمستوى المجتمعي، والمستوى العالمي.

السؤال الخامس:

- 1- ما الفرق بين السياسة المالية التوسّعية والسياسة المالية الانكماشية؟
- 2- كيف يُمكن للحكومات تحقيق التوازن بين السياسة المالية التوسّعية والسياسة المالية الانكماشية لضمان الاستقرار الاقتصادي وجودة الحياة؟ أدعّم إجابتي بأمثلة.

السؤال السادس: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1. تُؤدّي السياسات الاقتصادية دورًا محوريًا في استحداث فرص العمل عن طريق تبني _____ فعّالة.
2. يُسهّم الاستثمار الحكومي في القطاعات الحيوية، مثل _____ و _____، في تعزيز سوق العمل.
3. إذا اعتمدت الحكومة سياسات مالية توسّعية، مثل خفض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام، زاد _____ المتاح للأفراد.
4. تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن بين _____ والنفقات الحكومية.



السؤال السابع: يُقال: " قد تُؤثّر القيم الشخصية والتغيرات الاجتماعية والضغوط الاقتصادية في قرارات الأفراد المُتعلّقة بتكلفة الفرصة البديلة ". ما رأيي في هذه العبارة؟ أبرّر إجابتي، وأدعمها بأمثلة.

السؤال الثامن: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلّ ممّا يأتي:

- 1- أحد المفاهيم الاقتصادية التي تساعد الأفراد على فهم خياراتهم المختلفة هو:
(أ) تكلفة الفرصة البديلة. (ب) الإنتاجية الاقتصادية. (ج) العولمة. (د) الأصول الثابتة.
- 2- يُسهم الاستثمار في تحسين وضع الأفراد المالي عن طريق:
(أ) توفير مبلغ مالي لمواجهة الحالات الطارئة. (ب) تقليل الحاجة إلى الادخار.
(ج) تنمية المال المُدخّر، وتحقيق عوائد أكبر. (د) تقليل الفوائد البنكية والعمولات.
- 3- يُمكن للحكومات والشركات إيجاد فرص عمل جديدة عن طريق:
(أ) تقليل عدد الشركات والمؤسسات. (ب) خفض حجم الاستثمارات، وترشيد الإنفاق.
(ج) فرض الرسوم والضرائب. (د) اتباع سياسات اقتصادية فعّالة.
- 4- يُمكن للاقتصاد المُساهمة في محاربة الفقر عن طريق:
(أ) تقليل الاستثمارات في القطاعات الحيوية والخدمية.
(ب) تعزيز سياسات النمو الاقتصادي التي تُوفّر بيئة مُشجّعة للأعمال.
(ج) فرض مزيد من الضرائب والرسوم على الأفراد والشركات في القطاع الخاص.
(د) تقليص عدد الوظائف والأنشطة في الشركات التجارية.
- 5- المسؤولية المجتمعية للشركات تعني:
(أ) استثمار الأموال في الأسواق المحلية والعالمية. (ب) التركيز على الربح فقط من دون اهتمام بالبيئة.
(ج) الالتزام بالمعايير البيئية والمعايير الاجتماعية. (د) تقليل دور الأفراد والشركات في المجتمع.